

Distr.: General
24 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021

البند 5 من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام 2020*

موجز

وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 24/41، عُقد المحفل الاجتماعي في جنيف يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونظر المشاركون في الممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة، والدروس المستفادة، والتحديات القائمة حالياً في مجال مكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات المحفل واستنتاجاته وتوصياته.

* يصدر مرفق هذا التقرير من دون تحرير وباللغة التي قُدم بها فقط.



أولاً - مقدمة

- 1- أكد مجلس حقوق الإنسان من جديد، في قراره 24/41، دور المحفل الاجتماعي بوصفه فضاءً فريداً للتداول بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الشعبية⁽¹⁾.
- 2- وعُقد المحفل الاجتماعي لعام 2020 في جنيف يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وانصبَّ التركيز على الممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة، والدروس المستفادة، والتحديات القائمة حالياً في مجال مكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة. وعيّن رئيسُ المجلس الممثل الدائم لأذربيجان لدى مكتب الأمم والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السيد فاكييف صادقوف، والممثل الدائم لمنغوليا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بوريسفورون لوندغ، رئيسين مشاركين للمحفل.
- 3- وقد أُعد برنامج العمل بتوجيه من الرئيسين المشاركين - المقررين، وإسهام من المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان وجهات أخرى معنية. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمداوالات المحفل واستنتاجاته وتوصياته. وترد في المرفق قائمة المشاركين.

ثانياً - افتتاح المحفل الاجتماعي

- 4- أشار السيد صادقوف إلى أن المحافل الاجتماعية التي عُقدت في الفترة من عام 2000 إلى عام 2009 ركزت على التحديات المتصلة بالفقر. وبالنظر إلى أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) زادت الفقر في العالم للمرة الأولى منذ عام 1998 وأوقعت أكثر من 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، فإن الوقت مناسب لمناقشة موضوع الفقر. وساق السيد صادقوف أمثلة على المبادرات التي اتخذتها أذربيجان وأدت إلى خفض معدل الفقر من 49 في المائة في عام 2001 إلى 5 في المائة في عام 2020. وفي سياق هذه الجائحة، وبناء على مبادرة من الرئاسة الأذربيجانية، أنشأت حركة بلدان عدم الانحياز فرقة عمل لوضع قاعدة بيانات للاحتياجات الإنسانية والطبية للدول الأعضاء في الحركة، وحظيت بدعم 135 دولة عضواً في الأمم المتحدة لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وتبرعت أذربيجان، بصفتها الوطنية، بمبلغ 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية من أجل دعم الدول الأعضاء الأكثر تضرراً.
- 5- وأشار السيد لوندغ إلى أن انعدام المساواة كان من المواضيع الأساسية التي تناوَلها المحفل الاجتماعي بين عامي 2010 و2019. وشملت المسائل التي نوقشت العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية وأوجه انعدام المساواة فيما بين البلدان، مثل تغير المناخ وقلة فرص الحصول على الأدوية. وتناولت المحافل السابقة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وحقوق الفئات المستهدفة، بما في ذلك كبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال والشباب، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض السارية. وأطلع السيد لوندغ الحاضرين على الممارسات الجيدة المتبعة في منغوليا، حيث انخفض الفقر مع تحقيق النمو الاقتصادي. وعزا وجود تحديات إلى أن قطاع التعدين كان هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، الذي لم يكن شاملاً ولا ثابتاً، وقد تباطأت وتيرة النمو في السنوات الأخيرة. غير أن الحكومة عازمة على مكافحة الفقر، ولا سيما من خلال وضع خطة وطنية لخفض نسبة الفقر إلى 20 في المائة بحلول عام 2024. ورأى أن التعاون والتضامن الدوليان هما عاملان أساسيان

(1) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المحفل الاجتماعي، انظر الرابط التالي:

• www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForumIndex.aspx

للنهوض بالتنمية القادرة على إحداث تغيير وبناء شراكات تهدف إلى مكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة على جميع المستويات.

6- ووصفت رئيسة مجلس حقوق الإنسان، إليزابيث تيشي - فيسلبغر، المحفل الاجتماعي بأنه اجتماع هام يضم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والناشطين والأكاديميين، والأهم من هذا وذاك أنه يضم أصحاب الحقوق أنفسهم. وقالت إن الفقر وأوجه انعدام المساواة يعيقان التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ويؤديان إلى تعقيد الحرمان من الحقوق الأخرى وتفاقمه. وقد اعتمد المجلس قرارات بشأن الفقر المدقع، والديون الخارجية، والحق في الغذاء، والحماية الاجتماعية، والمسائل ذات الصلة. وفي عام 2020، اتخذ المجلس مكافحة أوجه انعدام المساواة محوراً لأعماله. واعتمد بياناً صادراً عن الرئيس بشأن الآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19 في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/PRST/43/1)، وعالج موضوع العنصرية النظامية، واعترف في قراره الأول (القرار 1/43) بأن انعدام المساواة القائم على العنصرية يؤثر على حقوق الإنسان كافة. وقد دُكر الفقر في عدة قرارات صدرت منذ عهد قريب. ودُكرت رئيسة المجلس بواجب الجميع في إعادة البناء على نحو أفضل وبذل قصارى الجهود للقضاء على الفقر وأوجه انعدام المساواة.

7- وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، إن تفشي الفقر، وانتشار أوجه انعدام المساواة، والتمييز الهيكلي هي انتهاكات لحقوق الإنسان ومن أكبر التحديات التي يواجهها العالم. ويتطلب التصدي الفعال لها اتخاذ تدابير تركز على مبادئ حقوق الإنسان، وتعاون الجميع ومشاركته في هذه الجهود، وعلى رأسهم الأكثر تضرراً. ويتزامن عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تسجيل أول زيادة في مستوى الفقر في العالم منذ عام 1998، بسبب جائحة كوفيد-19، مما أوقع أكثر من 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع. والمتضرر الأكبر هم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة ولا يحصلون على حماية اجتماعية، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون الفقر، والنساء والفتيات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والأقليات العرقية والإثنية والدينية، والشعوب الأصلية، والمهاجرون واللاجئون. وتواجه الدول الفقيرة تحديات تعيق قدرتها على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الديون الخارجية، وانخفاض معدلات التبادل التجاري، وتراجع التحويلات المالية، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، والمساعدة الإنمائية الدولية المحدودة. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل قلب دورات الفقر وانعدام المساواة القديمة العهد وتثبيت الالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ودعت المفوضة السامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي يمهّد الطريق لقيام حوكمة عالمية أكثر شمولاً، ووضع أنظمة أفضل بشأن المالية والتجارة والاستثمار، وتخفيف عبء الديون، ونظم الضريبة التصاعدية، وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان الضعيفة للتغلب على الفقر والتحديات المتصلة بتغير المناخ، والتعاون الإنمائي، والحصول على لقاح ضد كوفيد-19 باعتباره من المنافع العامة العالمية، مع ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة، وحماية حق الشعوب في التنمية، وإعلاء الدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع المدني.

ثالثاً - موجز المداولات

ألف - حلقة النقاش الرئيسية

8- قال نائب الوزير في مكتب المجموعة القيادية التابعة لمجلس الدولة المعنية بالتخفيف من حدة الفقر والتنمية في الصين، تشين زيغانغ، إن خفض الفقر والقضاء عليه هو جزء لا يتجزأ من حماية

حقوق الإنسان. وأضاف أن الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية يضعان حق الشعب في العيش والتنمية على رأس الأولويات، ويكرسان جهودهما لتعزيز حقوق الإنسان من خلال خفض الفقر. وفي عام 2012، جعل الحزب الشيوعي انتشار سكان الريف الفقراء وجميع المقاطعات الفقيرة من برائن الفقر والقضاء على الفقر المطلق على أساس المعيار الحالي بحلول عام 2020 هدفاً له. وقد حققت الصين أفضل نتيجة تسجل في تاريخها في مجال الحد من الفقر بفضل اتباعها لمبادئ "تحديد الفقر قبل التخفيف من وطأته"، و"تكليف أشخاص محددين ببرامج محددة"، و"إيجاد الوصفة الصحيحة لمعالجة الأعراض"، وتوخيها لخفض الفقر بطريقة محددة الأهداف. وبفضل جمع البيانات عن الفقر، وتدريب الكفاءات المهنية، ودعم الصناعات المتخصصة، وإيفاد 2,9 مليون مسؤول لتنفيذ أعمال التخفيف من وطأة الفقر، وربط الاتصال بمنصات التجارة الإلكترونية، وتحسين شبكة الضمان الاجتماعي، انخفض عدد الفقراء من 98,99 مليون في عام 2012 إلى 5,51 مليون في عام 2019. وتحققت نتائج أخرى في مجال تحسين الهياكل الأساسية والخدمات العامة، وإحكام نظام خفض الفقر. وفيما يتعلق بأثر جائحة "كوفيد-19" على جهود خفض الفقر على الصعيد العالمي، أوصى نائب الوزير بإيلاء الاهتمام للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الحوارات المتعلقة بالسياسات وتشجيع تطوير المنتج الفكري وتبادل المعلومات، والاعتراف بدور التكنولوجيات الجديدة ووسائل الإعلام الحديثة، وترسيخ دور مجلس حقوق الإنسان في خفض الفقر.

9- وعرضت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويني بيبانيما، ثلاثة دروس مستفادة من مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودعت إلى الاسترشاد بها في مكافحة كوفيد-19. وهي أولاً، ضرورة اعتبار الرعاية الصحية حقاً من حقوق الإنسان. وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن تقوم النظم الصحية على توفير الخدمات في إطار القطاع العام، حتى تتاح لكل فرد إمكانية الاستفادة منها على قدم المساواة وبأسعار معقولة. وقالت المديرية التنفيذية إن إصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات، ولا سيما بهدف الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، له أهمية بالغة في جمع الإيرادات الضرورية. وينبغي إصلاح نظم توزيع التكنولوجيا الصحية لإنهاء حماية الملكية الفكرية للقاحات. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، أحرزت الهند تقدماً في إنتاج الأدوية الجنسية المضادة لفيروسات النسخ العكسي بأسعار أقل للبلدان الفقيرة. وينبغي دعم المبادرة المقدمة حالياً من الهند وجنوب أفريقيا لالتماس التنازل عن حماية الملكية الفكرية لكي تصبح علاجات كوفيد-19 في متناول الجميع. ثانياً، ينبغي أن تعالج مسألة الرعاية الصحية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، وأن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تغيرت الأمور عندما هبَّ المهمشون والموصومون للدفاع عن حقوقهم ووضع حد للوصم والتمييز والتجريم - بمن فيهم النساء والمهاجرون والمثليين والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، ومتعاطو المخدرات والعاملون في تجارة الجنس. ويجب مناصرة حقوق هذه الفئات لإنهاء جائحة "كوفيد-19"، بطرق منها إلغاء التمييز الهيكلي، مثل القوانين الجنائية التمييزية. فلا سبيل إلى تحقيق نتائج في مجال الصحة العامة لفائدة الجميع إلا من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. ثالثاً، يجب تغليب التضامن العالمي على "قومية اللقاح"، لإنهاء النظم التي تضع اعتبارات الربح قبل حياة الناس. فلا غنى عن إيجاد حلول عالمية لمكافحة الأوبئة. ويجب توزيع اللقاحات على العاملين الصحيين أولاً، فالأشخاص المعرضون للخطر، ثم سائر الأشخاص، وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

10- وأكد لوكاس تشانسيل، وهو مدير مختبر اللامساواة العالمية ومدير قاعدة بيانات اللامساواة العالمية في كلية باريس للاقتصاد، ومحاضر في معهد باريس للدراسات السياسية، أن كبار المليارديرات في العالم قد زادت ثرواتهم بنسبة 25 في المائة منذ تفشي جائحة "كوفيد-19"، فجمعوا ألفي مليار دولار.

وقد أدت الصدمة الخارجية الناجمة عن الوباء إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة الاقتصادية والجنسانية والعرقية. وحتى قبل انتشار الجائحة، كانت قدرة المجتمعات على الانتعاش ضعيفة، لأن انتهاج الليبرالية الجديدة طيلة 40 سنة أدى إلى تشجيع فرض ضرائب أقل وزيادة الخصخصة وانعدام المساواة، وهو ما استنفاد منه الأثرياء والشركات. وقد أفلحت بعض البلدان جيداً في التخفيف من تزايد أوجه اللامساواة، وهذا دليل على أن السياسات العامة قادرة على تقديم الحلول. وتكتسي شفافية المعلومات المالية أهمية بالغة في وضع السياسات الجيدة، ويجب على الحكومات أن تحسن من أدائها في تعيين أوجه اللامساواة وكشفها ورصدها. والاستثمار في الخدمات العامة وسياسات التوزيع القبلي للثروة هما ضروريان لضمان حصول الأسر الفقيرة على السلع والخدمات الأساسية. ويعد فرض الضرائب وإعادة توزيع الثروة ضروريان لتمويل هذا الاستثمار، وتحقيق هذه الغاية هو ما يبرر إدخال إصلاحات على ضريبة التركات وعلى النظام الدولي لضرائب الشركات. ولا بد من إعادة تشكيل النظم الاجتماعية والنسيج الاجتماعي من أجل مزيد من المرونة. ويجب إعادة تضمين النظام الاقتصادي أهدافاً أوسع نطاقاً لتحقيق العدالة ومنافع للأجيال المقبلة في جميع أنحاء العالم.

11- وشدد الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيكيثامويلواكاتوا أوتويكامانو، على ضرورة التصدي لتغير المناخ والفقر وانعدام المساواة ككل، مع مراعاة التكافل والتكاتف والكرامة والاحترام، من أجل معالجة أثر جائحة كوفيد-19. فقد أظهرت الجائحة كيف أن تغير المناخ يشكل عاملاً مضاعفاً حاسماً، يُسرّع وتيرة الفقر وانعدام المساواة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وازداد تفاقم حالة الديون، التي لا يمكن تحملها أصلاً، بفعل توقف الأنشطة المدرة للدخل، وفقدان أعداد كبيرة من الوظائف، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية. ولا توجد في تلك البلدان شبكات أمان رسمية إلا في حالات نادرة، والتحويلات المالية من الخارج آخذة في الانخفاض. وقد تسببت تدابير الإغلاق وتغير المناخ في اضطراب اجتماعي، وهو ما يقوض الأمن الغذائي، وفرص الحصول على التعليم والاتصال الأساسي، ولا سيما في البلدان الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ضوء ازدياد الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها من جراء كوفيد-19، قدم الممثل السامي أربع توصيات. أولاً، ينبغي عدم التذرع بالجائحة لحرف مسار الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والوفاء باتفاق باريس. ثانياً، تقتضي الحاجة إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة لأزمة الديون المتصاعدة. ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم لحزم الحوافز المالية لفائدة البلدان الضعيفة. ورابعاً، لا بد من إشراك السكان مشاركة تكون حقاً مفيدة وفعالة وشاملة.

12- وتحدثت روث مانوراما، وهي ناشطة اجتماعية تنتمي إلى فئة الداليت وحائزة على جائزة نوبل البديلة لعام 2006، عن ظلم نظام الطوائف والعنف الجنساني المنهجي الذي يستهدف نساء الداليت، اللواتي يصنفن في أدنى مرتبة من التسلسل الهرمي للطوائف. وسردت حالات تتعلق بالتعرض لاعتداءات جنسية بسبب الانتماء الطائفي، وحرمان فتيات الداليت من التعليم، والممارسة المتمثلة في جمع الفضلات البشرية باليد. وقالت إن نشاط أفراد الداليت أدى إلى تحجيم عدة ممارسات. ويكابد الداليت ظروفًا حياتية أقسى مما يكابده غيرهم، فهناك 30 في المائة من الداليت يعيشون تحت خط الفقر فيما تبلغ هذه النسبة في الأوساط الأخرى، 12 في المائة. ومتوسط العمر المتوقع في مجتمع الداليت هو أقل بأربع سنوات عما هو عليه في المجتمعات. وينبغي للدول أن تزيد دخل الفقراء، وأن تكفل الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك المياه وخدمات الصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية، وأن تعزز العدالة الضريبية والجبائية لهذا الغرض. وينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق خطط العمل. ودعت إلى إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالعمالة الكاملة، والحد الأدنى للأجور، والعمل غير المستقر، ولا سيما فيما يتعلق بنساء الداليت. ويجب على الحكومات أن تفعل شيئاً

من أجل تقليص أوجه انعدام المساواة، وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي لها أن تصغي إلى صوت المرأة الداليت وأن تمكنها من تعرّف بيداغوجيات واستراتيجيات جديدة.

13- وبعد انتهاء المتحدثين الرئيسيين، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيه دي شوتر، مصفوفة تبين أسباب الفقر المتعددة على مختلف المستويات وتفاعلاتها⁽²⁾. وقال إن هناك عدة عوامل تحول دون خفض الفقر بشكل فعال عن طريق السياسات العامة، مثل ضعف الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة مما يؤدي إلى توارث الفقر من جيل إلى جيل، والتمييز ضد الأشخاص الذين يعانون الفقر، والتدفقات المالية غير المشروعة. وأبلغ رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، بوني أياو، المنتدى بأن هذه الآلية سوف تعالج العنصرية والفقر وأوجه انعدام المساواة في سياق الحق في التنمية. وقال إن الأثر غير متناسب لجائحة كوفيد-19 على الأقليات العرقية والإثنية في جميع أنحاء العالم يؤكد أن العنصرية والتمييز العنصري يشكلان عقبتين أساسيتين أمام إعمال الحق في التنمية.

14- وأدلى ممثلو الاتحاد الأوروبي، وأذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وبوركينا فاسو (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والجزائر، وبنغلاديش، وكوبا، ومصر، والهند، واليونان، وإندونيسيا، والعراق، وماليزيا، وباكستان، وتونس، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ببيانات. وتناول الكلمة أيضاً، ممثلون عن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومؤسسة غرامين بالهند، ومفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان "أمين المظالم"، ومؤسسة مالوكا الدولية، وجمعية حملة من أجل الصحراء الغربية في المملكة المتحدة.

15- وأكد المشاركون أن جائحة كوفيد-19 أثرت بصفة خاصة، على الفئات الضعيفة بالفعل، مما أدى إلى تفاقم الفقر وأوجه انعدام المساواة القائمة. وشددوا على أهمية التضامن والتعاون الدوليين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية اتباع نهج شامل إزاء حقوق الإنسان. وأشاروا إلى مخاطر الفشل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورأوا أنه قد حان الوقت لتعزيز التعاون الدولي، وإزالة التدابير القسرية الانفرادية، وتقاسم التكنولوجيات الصحية، واعتماد تدابير تخفيف عبء الدين، وضمان المساعدة الإنمائية، وزيادة الاستثمار، والتصدي لتغير المناخ. والحماية الاجتماعية المبنية على تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي ضرورية لإنقاذ من هم في حاجة إلى المساعدة، وينبغي تمويل الحد الأدنى للدخل الأساسي عن طريق خفض الإنفاق العسكري. ويجب ألا تكون الرعاية الصحية امتيازاً للأغنياء، بل منفعة عامة. والحصول على السكن والغذاء والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة هو أمر أساسي لكسر حلقات الفقر وتجنب وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر. وينبغي للدول أن تتعاون فيما بينها لفرض ضرائب مناسبة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل سد الثغرات التي تسمح للشركات عبر الوطنية بتجنب الضريبة. وتفاقم التمييز ضد الفئات المهمشة بسبب هذه الجائحة. ولا بد من تمكين الأقليات الإثنية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والروما، والمجتمعات الريفية، والأشخاص الخاضعين للاحتلال، والعمال المهاجرين، وغيرهم من الفئات الموصومة أو المستبعدة، وتمثيلهم في الحيز العام. ويجب على الدول أن تعمل على خفض معدلات البطالة والعمل غير المستقر، التي تشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على الفقر.

(2) انظر الرابط التالي: www.ohchr.org/SiteCollectionImages/Issues/SForum/2020-social-forum.png

باء- على مستوى المجتمع المحلي: العوامل التي تديم انعدام المساواة وتوارث الفقر من جيل إلى جيل، وسبل التغلب عليها

16- قالت المديرية التنفيذية للمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ماغدا لينا سيولفيدا كارمونا، إن جائحة كوفيد-19 قد زادت من انعدام المساواة بين الجنسين، مما رفع مستوى الفقر بين النساء والفتيات. وعرضت العوامل التي تُفسر آثاره غير المتناسبة على المرأة. أولاً، غلبة العنصر النسائي على العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، وارتفاع نسبة النساء في أدنى مستوى من استجابة نظام الرعاية الصحية. وثانياً، تهديد تدابير العزل لأمن المرأة، مع زيادة العنف العائلي ضد المرأة. وثالثاً، إمكانية تفهقر المكاسب المحرزة في مجال إدماج المرأة في سوق العمل في قطاعات مثل تجارة التجزئة والسياحة. ورابعاً، تأثير تدابير الحجر الصحي والصحة العامة سلباً على قطاع العمل غير الرسمي والمؤسسات التجارية الصغيرة، حيث تشكل المرأة النسبة الأكبر. وخامساً، ظروف عمل عمال المنازل التي ازدادت فيها سمة عدم الاستقرار أكثر من ذي قبل. وأخيراً، دور الجائحة في تعرية الإجحاف الذي ينطوي عليه التنظيم الاجتماعي للرعاية، وزيادة العبء غير المتناسب الناجم عن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي على كاهل النساء والفتيات. غير أن الجائحة خلقت أيضاً فرصاً لإجراء إصلاحات تدريجية منها ما يلي: أولاً، توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال تدابير الحماية الاجتماعية الفعالة من حيث مراعاة المنظور الجنساني؛ وثانياً، النهوض بالمساواة بين الجنسين في التدابير الضريبية عن طريق القضاء على التحيزات الجنسية فيها ومكافحة التهرب الضريبي؛ وثالثاً، زيادة الاستثمار في الخدمات العامة، ولا سيما قطاع الرعاية.

17- وتقاسم مدير البحوث في مركز جوزيف فريزينسكي للمحفوظات والبحث التابع للحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، كزافييه غوديونوت، مع الحاضرين نتائج البحوث التي أجرتها منظمته بالاشتراك مع جامعة أكسفورد بشأن سوء المعاملة المؤسسية والاجتماعية، وذلك بمشاركة شخصية من أشخاص يعانون الفقر في جميع مراحله، مع التعمق في تجربتهم الحياتية. واستناداً إلى شهادات أدلت بها أمهات بوليفيات يعانين الفقر، قال إن تجربة الفقر الأساسية تتسم بثلاثة أبعاد: الاستضعاف، والمعاناة الجسدية والنفسية والوجدانية، والكفاح والمقاومة من أجل البقاء. وعزا الاستضعاف إلى انعدام فرص العمل اللائق، وضعف الدخل وعدم استقراره، والحرمان المادي والاجتماعي، والإسهامات المجحودة، وسوء المعاملة الاجتماعية والمؤسسية. ويشكل سوء المعاملة الاجتماعية معاملة سلبية ووصمة للأشخاص الذين يعانون الفقر من المحيطين بهم، مما يجردهم من معاني الكرامة والهوية. ويتمثل سوء المعاملة المؤسسية في عدم قدرة المؤسسات الوطنية أو الدولية، من خلال فعل أو ترك، على تلبية احتياجات الأشخاص المعنيين على النحو المناسب. وغالباً ما يُعتبر الشخص الذي يعاني الفقر مسؤولاً عن الوضع الذي هو فيه، وتُتجاهل مواهبه ومعارفه. وأوصى مدير البحوث بالجمع بين العدالة الاجتماعية والبيئية في خطط العمل، لأن الفقراء هم أقل إسهاماً في التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، ولكنهم الأكثر تضرراً منها. واقترح أيضاً تحسين نظم التسجيل المدني، لأن الفقراء غالباً ما يتخلفون عن التسجيل ولا يكون بإمكانهم الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

18- وتناولت ممثلة شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، آنا ماريا سواريس فرانكو، وهي مكلفة بالمساءلة والرصد، موضوع النظم الغذائية وحقوق الأشخاص الذين يعانون الفقر في الغذاء. وقالت إن هناك 690 مليون شخص يعانون من الجوع وإن التقديرات تشير إلى وجود 132 مليون شخص آخرين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وتقويض السلام والأمن والمساواة بين الجنسين. ويؤثر

تركز الأراضي في أيدي أصحاب الأعمال التجارية الزراعية، بتسهيل من المؤسسات المالية، على فرص الفقراء في الحصول على الغذاء والموارد، بما في ذلك عن طريق خصخصة المياه. وإلى جانب إعادة توطين السكان الأصليين، يتحمل أصحاب الأعمال التجارية الزراعية الكبرى المسؤولية أيضاً عن 11 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، مما يسهم في تغير المناخ، والتلوث، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي. وغالباً ما ينتهي الأمر بفقراء العالم إلى استهلاك أغذية مصنعة بدرجة عالية، لأنها أرخص من الغذاء الصحي، ويعانون من السمنة وغيرها من المشاكل الصحية، مما يديم دورات الفقر. وأوصت ممثلة هذه الحركة التي تدافع عن الحق في الغذاء بأن يشمل تحويل النظم الغذائية حماية النظم الغذائية للفلاحين والسكان الأصليين، والسماح بمشاركة صغار منتجي الأغذية في صياغة السياسات، وتعزيز إيكولوجيا الزراعة، ومحاسبة المؤسسات التي تقوض الحق في الغذاء، وإعادة توزيع الموارد الصحية، وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وحذرت من الحلول الزائفة القائمة على النهج التنافسي ودافعت عن فكرة إدخال تغييرات هيكلية في النظم الغذائية تكون شاملة وتراعي واقع المجتمعات المحلية.

19- وتقاسمت هوب لينغ، وهي مستشارة شابة في مكتب مفوض الأطفال والشباب في اسكتلندا، مع الحاضرين تجارب عدد من الشباب في مكافحة الفقر. وقالت إن الفقر في اسكتلندا يكاد يصيب طفلاً واحداً من كل أربعة أطفال، وإن جائحة كوفيد-19 زادت الوضع سوءاً. وتحدثت عن الفقر الغذائي وفقر الدورة الشهرية وعن قلة فرص الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. وفيما يتعلق بالفقر الغذائي، سلطت الضوء على آثاره على نمو الأطفال على صعيد الصحة والتحصيل العلمي والسلوك وعلى الصعيد الاجتماعي. ومع إغلاق المدارس أثناء الجائحة، قدمت الحكومة دعماً بديلاً للأسر التي تعتمد على الوجبات المدرسية المجانية، وهو دعم لم يكن دائماً يصل إلى جميع الأسر المحتاجة أو يعالج احتياجاتها الغذائية. وفيما يتعلق بفقر الدورة الشهرية، مرت فتاة واحدة من كل أربع فتيات بتجربة التغيب عن المدرسة بسبب عدم كفاية منتجات الدورة الشهرية. وقد منحت السلطات المحلية 4 ملايين جنيه استرليني لإتاحة هذه المنتجات مجاناً، غير أن إغلاق المباني العامة بسبب جائحة كوفيد-19 جعل إمكانية الحصول عليها أمراً صعباً. وفيما يتعلق بصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، يفتقر العديد من الطلاب إلى المعدات التكنولوجية والربط الموثوق بشبكة الإنترنت، حيث تتقاسم الأسر في أغلب الأحيان جهازاً واحداً، ولا سيما في المناطق النائية. وقد طرح التحول إلى التعليم عبر الإنترنت تحديات جسيمة. وشددت أنا ماريا على ضرورة زيادة فرص الشباب في الحصول على الغذاء والتكنولوجيا ومنتجات الدورة الشهرية. وقالت إن النهج القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك إسماع صوت الشباب، هي المدخل لإيجاد الحلول.

20- وخلال جلسة الحوار، تناول الكلمة ممثلو كوبا ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، في السنغال، ومعهد دراسات الضمان الاجتماعي، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ومنظمة الرؤية الوطنية. وشدد المشاركون على أهمية إشراك المجتمعات المحلية للأشخاص الذين يعانون الفقر في عمليات صنع القرار، وهو ما يشكل إجراءات قانونية واجبة ويمكن من اتخاذ تدابير فعالة. ودعوا إلى معالجة الفقر من منظور حقوق الإنسان، وإلى ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم عن طريق التضامن ويلبي الاحتياجات الإنمائية والإنسانية بدلاً من تلبية المصالح السياسية. ورأى المشاركون أن التعاون الدولي في مجال الضرائب والمساعدة الإنمائية هو أمر حيوي. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم العنف الجنساني وسائر أشكال التمييز. ويجب أن تتمتع المرأة بالحماية الاجتماعية. ويعد الأطفال والمراهقون من بين أشد الفئات فقراً وأكثرها ضعفاً، ويجب أن تؤخذ أصواتهم في الاعتبار.

21- ورداً على ذلك، شددت السيدة سواريز فرانكو على ترابط الأسباب الجذرية للفقر، مما يستدعي معالجتها وفق نهج شمولي. ويقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان مع التحلي بقوة الإرادة السياسية. وشددت السيدة سيبولفيدا كارمونا على أهمية المشاركة في عمليات صنع القرار، ودعت إلى سياسة جريئة لإعادة توزيع الثروة، وعلى وجوب ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الخدمات العامة. وكررت السيدة لينغ ما قيل عن ضرورة إدماج المجتمعات المحلية والشباب في عملية صنع القرار.

جيم- أوجه الترابط بين المستويات العالمية والمحلية: العقبات التي تحول دون أعمال الحق في التنمية والتصدي للفقر وعدم المساواة

22- تحدثت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، عن مسألة توسيع نطاق العقوبات الانفرادية، التي تشكل عقبة أمام التمتع بالعديد من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وقالت إن التدابير القسرية الانفرادية لا أساس لها في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي العرفي، وإن عدة قرارات تضمنت تنديداً بها باعتبارها غير قانونية وتؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وتستتبع الممارسة المستجدة المتمثلة في فرض عقوبات "قطاعية" فرض عقوبات على مجموع السكان الذين ينشطون في مجال معين من مجالات الاقتصاد، من دون أن تكون هناك أسباب محددة تستدعي ذلك. وفي بعض الأحيان لا يجد الأفراد المستهدفون آليات انتصاف يلجأون إليها لحماية حقوقهم. وأكدت أنه في ظل الجائحة، بات موضوع الآثار السلبية للعقوبات الانفرادية والعقوبات التكميلية أكثر أهمية من أي وقت مضى، مع ما أسفر عنه من تعطيل لسلاسل الإمداد الدولية ومعوقات التعاون المتعدد الأطراف. وتعاني البلدان التي تخضع لعقوبات من نفاذ مجموعات لوازم تحليل تفاعل البوليمراز التسلسلي والمنتجات الصحية وغيرها من المعدات الطبية، وتحرم معظم هذه البلدان من إمكانية الوصول إلى منصات الاجتماعات الإلكترونية، مما يؤثر سلباً على الأعمال التجارية والتعليم. وتؤدي العقوبات الانفرادية إلى انتهاكات لحقوق العمل وغيرها من الحقوق، بما في ذلك الصحة والغذاء والتعليم والمعلومات، بل وحتى الحق في الحياة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحمي حقوق الإنسان أو يتعافى من الأزمة الناجمة عن "كوفيد-19" من دون التضامن والتعاون، وإعمال الحق في التنمية، وسحب التدابير القسرية الانفرادية.

23- وتحدثت برهان تاي، وهي مسؤولة السياسات في منطقة أفريقيا ورائدة حملة مناهضة إغلاق الإنترنت في العالم في إطار منظمة "Access Now"، عن الفجوات الرقمية باعتبارها عقبة تعيق التصدي لانعدام المساواة. وقالت إن الفجوة الرقمية تجسد أوجه انعدام المساواة خارج الإنترنت، بإقصاء 3,6 بليون شخص في جميع أنحاء العالم، ولا سيما النساء وسكان الريف والأقليات والأشخاص الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم الرسمي. وقد خلف انعدام المساواة الرقمية أثراً سلبياً على الظروف الاقتصادية وحقوق الإنسان، زادت من تفاقمه جائحة كوفيد-19. ولم يكن بمقدور الأشخاص الذين لا يملكون حواسيب ولا يمكنهم الوصول بشكل موثوق إلى شبكة الإنترنت أن يزاووا عملهم أو يتلقوا تعليمهم أثناء فترة العزل. والمناطق التي تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الكافية والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، وتقل فيها الطرق المعبدة هي نفسها المناطق التي تقل فيها فرص الوصول إلى الإنترنت. وعلى عكس الهياكل الأساسية والخدمات الأخرى غير الموصولة بالإنترنت، فإن الاتصالات السلكية واللاسلكية توفرها في الغالب شركات خاصة لا تستثمر إلا في المجالات المدرة للربح. وقد أدى انعدام الأنظمة الذكية إلى تعميق الفجوة الرقمية. وفاقم إغلاق الإنترنت من انعدام المساواة الرقمية، مما أسفر عن آثار اجتماعية واقتصادية شاملة وتعطيل التعليم والنشاط الاقتصادي على نطاق واسع.

واضطرت اللوائح السياساتية التقييدية، مثل فرض ضريبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتسجيل المدونين، الفقراء إلى دفع المزيد من الأموال للتمكن من الاتصال بالإنترنت.

24- وركز المدير التنفيذي لمركز الجنوب، كارلوس ماريا كوريا، على أهمية نقل التكنولوجيا لتخطي العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وقال إن التكنولوجيا هي المدخل إلى أعمال الحق في التنمية وتحقيق التنمية، بما في ذلك في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وفي إيجاد فرص العمل. ونظراً للتفاوت بين البلدان، فإن نقل التكنولوجيا يمثل وسيلة هامة للحصول على التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية. ومنذ عام 1990، ارتفعت نسبة الاستثمار العالمي في البحث والتطوير في البلدان النامية من 6 في المائة إلى 38 في المائة، ويعزى الفضل في هذه الزيادة إلى الصين بدرجة كبيرة. وعُدَّ المدير التنفيذي العقبات التي تعترض تطوير التكنولوجيا في البلدان النامية، وهي تشمل توسيع حقوق الملكية الفكرية، التي تتركز في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتسارع وتيرة التغير التكنولوجي؛ وإحجام الشركات في البلدان المتقدمة النمو عن تقاسم التكنولوجيات مع المنافسين المحتملين؛ وتنامي القومية التكنولوجية وتأكيد السيادة التكنولوجية في البلدان المتقدمة. وأشار إلى الأطر المعيارية والسياساتية التي تشجع نقل التكنولوجيا، وهي إما لم تحقق الأهداف المتوخاة منها بعد أو لا يزال من المبكر جداً تقييمها، مثل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. ورأى أن تنشيط جدول الأعمال الدولي لنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي هو أمر بالغة الأهمية لمساعدة البلدان النامية على أعمال الحق في التنمية.

25- وقدمت المستشارة القانونية وكبيرة الباحثين في شبكة العالم الثالث، سانيا ريد سميث، عرضاً عن حقوق الملكية الفكرية والحصول على الأدوية. وحذرت قائلة إن توزيع لقاح ضد "كوفيد-19" على جميع سكان البلدان المتقدمة النمو أولاً، بدلاً من إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والسكان المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم، يعني مضاعفة عدد الوفيات على الصعيد العالمي. وقالت إن براءات الاختراع والأسرار التجارية المتعلقة بالأدوية واللقاحات وأجهزة التنفس الصناعي وحقوق المؤلف والأقنعة تعوق إمكانية الاستفادة من التدابير الرامية إلى احتواء الجائحة. وهناك استثناءات نص عليها الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ولكن هذه الاستثناءات ليست كافية ويصعب استخدامها لمواجهة التحديات الهائلة الناجمة عن الجائحة. واقترحت جنوب أفريقيا والهند التنازل عن حماية حقوق الملكية الفكرية في سياق "كوفيد-19". غير أن البلدان المتقدمة النمو ظلت تفاوض على اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة تتضمن بنوداً بشأن حماية الملكية الفكرية، وتستعد شركات الحماية لتقديم المشورة للشركات الطبية من أجل مقاضاة الحكومات التي تنتهك براءات اختراع التكنولوجيات ذات الصلة بكوفيد-19. وأيدت الدعوات إلى وقف المفاوضات التجارية الجديدة وإزالة الحواجز المتصلة بالملكية الفكرية في سياق الجائحة.

26- وعقب العروض المقدمة، قال عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رودريغو أوبريني، موضحاً إن إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التزام معياري على الدول، ويعزز ثقافة الحقوق، ويكفل تقديم الخدمات العامة بلا تمييز، ويسهم في إعطاء الأولوية لتلك الحقوق في السياسة العامة، ويكتسي أهمية في مكافحة الفقر وعدم المساواة. وخلال جلسة الحوار، أدلى ممثلو إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وماليزيا، والهند ببيانات. وتناول الكلمة ممثلو منظمة العمل في مجال التدخين والصحة، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ورابطة مواطني العالم، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع، ونموذج جنيف الدولي للأمم المتحدة. وأيد المتكلمون التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية وغير ذلك من التدابير لأعمال هذا

الحق، بما في ذلك خفض الإنفاق على الصناعات العسكرية وصناعات مثل صناعة التبغ وتحويل الموارد إلى تعزيز التنمية المستدامة وتخفيف ديون البلدان النامية. وأدان المشاركون التدابير القسرية الانفرادية باعتبارها تقوض حق السكان المتضررين في التنمية وحقوقهم المصير وتؤدي إلى زيادة الفقر وعدم المساواة. ودعوا إلى اعتماد نظام للملكية الفكرية يكون محوره الإنسان ويقوم على التضامن، وإلى التوزيع العالمي للقاحات وغيرها من العلاجات المضادة لمرض "كوفيد-19"، مع مراعاة ظروف أقل البلدان نمواً.

27- وردت السيدة دوهان بالدعوة إلى تقييم كل خطوة من خطوات تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وإلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة مشاركة أوسع لإنهاء تلك التدابير. وتناولت السيدة ريد سميث بالتفصيل الممارسة المتبعة في منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في اشتراط أن يكون مستوى حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية المنضمة أكبر مما هو عليه في الدول الأعضاء الأخرى. وأعرب السيد كوريا عن تأييده لصياغة صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. ودافع عن القيود والإعفاءات والاستثناءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للعلاجات الطبية المضادة لكوفيد-19، ورأى أن البلدان المتضررة من التدابير القسرية الانفرادية ينبغي لها أن تعتمد أكثر على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكدت السيدة تايي أن التدابير القسرية الانفرادية والمبالغة في الامتثال تحدان من إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتطبيقاته، مما يؤثر سلباً على حقوق الإنسان للسكان المتضررين. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية دور المنظمات الشعبية في تعزيز الحق في التنمية.

دال - أوجه الترابط بين المستويات العالمية والمحلية: القدرة الإنتاجية، والميزنة العامة، والعدالة الضريبية، والمشاركة

28- تحدث رئيس الفرع المعني بالتجارة والفقر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، باتريك أوساكوي، عن القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وقال إن البلدان الأفريقية سوف تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19. ومن المتوقع أن يُسجل ما مجموعه 50 في المائة من الزيادة الناجمة عن ذلك في نسبة الفقر العالمي في أفريقيا، التي لا تشكل سوى 14 في المائة من سكان العالم. وينبغي أن تعالج السياسات الإنمائية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجعل المجتمعات المحرومة عرضة للفقر، وتحرمها من فرص العمل اللائق والمشاركة في التنمية المستدامة. ورأى رئيس الفرع أن تنمية القدرة الإنتاجية هي المدخل للقضاء على الفقر في أفريقيا، ويمكن أن تستتبع تعزيز تراكم رأس المال من أجل الاستثمار، وتنويع هياكل الإنتاج والتصدير، واعتماد سياسات صناعية وطنية تعطي الأولوية للإنتاجية العالية، وتعزيز الصناعات والقدرات القائمة واستخدامها استخداماً أفضل. وقد وضع الأونكتاد مؤشر القدرات الإنتاجية لتمكين البلدان من رصد وقياس القدرات الإنتاجية في اقتصاداتها ليكون دليلاً يُسترشد به في صياغة السياسات. ونشر الأونكتاد أيضاً تقريراً عن كيفية اعتماد نهج شمولي لبناء القدرات الإنتاجية واستخدامها.

29- وشددت الخبيرة الاقتصادية والباحثة في معهد العدالة الاقتصادية في جنوب أفريقيا، بوسي سيبيكو، على ضرورة الخروج عن الأسلوب المألوف في التفكير في السياسات الاقتصادية ورسم السياسات عند مناقشة العدالة المالية والموازنة. فقد ركزت السياسات الاقتصادية على العجز المالي المحدود وعلى الحدود الدنيا لتدخل الدولة، مما كان له عواقب سلبية على أعمال حقوق الإنسان، بسبب نقل المسؤوليات إلى القطاع الخاص. ولم تشمل افتراضات السياسات الاقتصادية وقرارات الميزنة، مثل تلك التي تتناول مفهوم "الإنسان الاقتصادي"، آثار إعادة التوزيع على مختلف الفئات؛ ومن ذلك

على سبيل المثال، توزيع أعمال الرعاية والآثار البيئية. ولذلك، فإن هذه النظرة الاقتصادية المتشددة غير مناسبة لتعزيز العدالة المالية وعدالة الميزانية. وعلى الصعيد العالمي، أدت تدابير التقشف إلى زيادة الفقر، وأوجه انعدام المساواة، والديون، والبطالة، وأثرت على نحو غير متناسب على النساء والفئات المهمشة. وينبغي للبلدان النامية أن تعتمد سياسات مالية توسعية تمهد السبيل لتحقيق انتعاش عادل من شأنه أن يؤدي إلى بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. واقترحت أن تقوم الحكومات بما يلي: (أ) توجيه الإنفاق إلى الأهداف التي يمكن أن يكون أثرها عظيماً، كما هو الشأن فيما يتعلق بالأطفال؛ (ب) الاستثمار في قطاعات ترتفع فيها معدلات النمو ومضاعفات العمالة؛ (ج) تحفيز الطلب عن طريق التحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية؛ (د) تحسين سبل العيش لفائدة الفئات الأضعف؛ (هـ) زيادة العرض (عن طريق الاستثمار في القدرة الإنتاجية) والنهوض بالتحول الهيكلي؛ (و) إبطال الضرر الناجم عن تدابير التقشف؛ (ز) تقليص انعدام المساواة؛ (ح) دعم الحوافز التقدمية على الصعيد البيئي؛ (ط) وضع موائيق اجتماعية جديدة تحمي فرص العمل؛ (ي) تعزيز الاستدامة الاقتصادية الطويلة الأجل في مجال الديون والحيز المالي.

30- وأكد نيكولاس لوسيان، وهو كبير المستشارين المعنيين بجهود الدعوة المبذولة على نطاق مؤسسة أوكسفام أمريكا، مدى أهمية الحيز المالي، والضرائب، وتجنب التدفقات المالية غير المشروعة في القضاء على الفقر وأوجه انعدام المساواة. وقال إن كوفيد-19 فاقم أوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء، والأغنياء والفقراء، والمحظوظين والمنسيين، والعمال والشركات الكبرى. وقد أدت الإجراءات الحكومية الرامية إلى توفير شرايين الحياة الاقتصادية للناس خلال فترة الجائحة إلى تسجيل مستويات قياسية من الديون في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تتخذ هذه الحالة ذريعة لاعتماد تدابير تقشفية تخلف آثاراً طويلة الأمد. وفي العقد الماضي، كانت تدابير التقشف من العوامل الأساسية لاضمحلال حقوق الإنسان من خلال تخفيض الميزانية المخصصة للخدمات العامة الأساسية، وإصلاحات الضريبة التنافسية، وإصلاح سوق العمل، وإصلاحات المعاشات التقاعدية. ودعا نيكولاس لوسيان إلى وضع تصور جديد للمستقبل مع إيجاد بديل للتقشف من خلال فرض الضرائب لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة، وهو يستلزم فرض ضريبة تصاعدية بدرجة كبيرة على الدخل الشخصي وعلى الشركات عن طريق التعاون الدولي، وفرض ضرائب مؤقتة على الأرباح التي تُجنّى في سياق مكافحة كوفيد-19 من أجل التعويض عن الضرر الذي لحق بالفئات الأشد تضرراً، وفرض ضريبة على الثروة تكون أكثر فعالية. ويجب الاسترشاد بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان في القواعد والآليات الضريبية على أن تُشفّع بأدوات الرصد اللازمة. وتشمل الأدوات القائمة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان.

31- وتطرقت فلوفيا أوليفيرا، وهي معلقة تلفزيونية في القناة التلفزيونية "غلوبو نيوز" (GloboNews)، وكاتبة عمود في صحيفة "أوغلوبو" (O Globo)، ومقدمة البودكاست "Angu de Grilo" على إذاعة "سي بي إن" في البرازيل، إلى التمييز والعنصرية والمشاركة في الميزنة في سياق الحديث عن البرازيل. وقالت إن الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المهلكة الناجمة عن الجائحة قد زادت حالة انعدام المساواة الشديد سوءاً في البرازيل. وقد سادت أوجه انعدام المساواة هذه منذ عهد الاستعمار، مع استبعاد السود واستمرار النظام الأبوي على الرغم من التطورات القانونية التي طرأت على مدى أكثر من قرن. وأضافت قائلة إن الأشخاص المستبعدين اجتماعياً يعانون من عدم استقرار فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية والإسكان والتسهيلات التي تتيح مراعاة التباعد الاجتماعي. وكان لمقتل جورج فلويد آثار كبيرة في جميع أنحاء العالم، إذ أحيا النضال ضد عنف الشرطة الذي يستهدف الشباب السود. ومكّن من المطالبة بتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل. ودعت الحركات الاجتماعية إلى توزيع عادل أكثر لفرص الوصول إلى قنوات صنع القرار فيما يتعلق بالميزانية

والمسائل المالية. ويتطلب بناء مجتمع أكثر مساواة الوقوف في وجه نظام يهيمن عليه رجال من العرق الأبيض في منتصف العمر. وقالت إنه لا سبيل إلى تحقيق الديمقراطية والمساواة الكاملتين إلا إذا تجسدت تنوع المجتمعات في مواقع السلطة السياسية والاقتصادية، بما في ذلك النساء والشباب والسكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية.

32- وفي جلسة الحوار، تناول الكلمة متحدثون من الأونكتاد، ومنظمة "Articulação Negra de Pernambuco"، ومنظمة "Asabe Shehu Yar'Adua Foundation"، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة BRAC، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة مالوكا الدولية، والشبكة السويسرية للشعوب الأصلية. وأكد المشاركون على أهمية الشمول في تمكين الفقراء والضعفاء من المشاركة الحقيقية في السياسات العامة. ونادوا بالشفافية والمساءلة، وانتقدوا الفساد بوصفه من العوامل المساعدة على انتشار الفقر. ورأوا أن تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية ضروريان، في الوقت الذي عمّق فيه كوفيد-19 أوجه انعدام المساواة، ولا سيما بالنسبة للنساء، بمن فيهن عاملات المنازل. ويمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة لمكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة وتحقيق التنمية. ومن الممارسات الجيدة التي تقاسمها المتحدثون، "نهج التدريب" لتمكين المرأة في بنغلاديش، وممارسات الشعوب الأصلية في كولومبيا، وخطط التنمية الشاملة في الصين.

33- وفي الختام، شدد السيد أوساكوي على أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة القدرة الإنتاجية والتعلم المتبادل. وقال إن أقل البلدان نمواً بإمكانها التعلم من السياسات الصناعية المتبعة في الصين ومن السياسات الزراعية للبرازيل. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي سياسات إعادة التوزيع، ومشاركة الفئات التي تعاني من التمييز، والضرائب التصاعدية، بما في ذلك ضريبة الثروة والرسوم البيئية وضريبة الأرباح الرأسمالية، إلى محاربة الفقر وأوجه انعدام المساواة، وإلى النهوض بالتنمية الشاملة للجميع. وتقاسمت السيدة سيبكيكو مع الحاضرين الممارسات الجيدة التي تتبعها جنوب أفريقيا بشأن الآليات التشاركية على المستويات البلدية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك الضريبة التصاعدية. وقالت إن العمل مع المنظمات الشعبية يمكن أن يكون وسيلة لإسماع صوت الناس ويمكنهم من إجراء تحليلات اقتصادية. وأشار السيد لوسيانو إلى أن الدول تحرز تقدماً في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. غير أن القواعد الدولية تقوض قدرة الحكومات على فرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات. وقد اتخذت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرات بشأن تحويل الأرباح والضرائب، ولكن تحقيق التغيير يتطلب عقد النقاش في إطار منظمة الأمم المتحدة باعتبارها محفلاً أكثر ديمقراطية. وعرضت السيدة أوليفيرا الأنشطة التي اضطلعت بها الجمعيات الشعبية والوطنية في الأحياء الفقيرة لدعم الأشخاص الأكثر تعرضاً للاستضعاف.

هاء- دور الدولة والسياسات العامة في التصدي للفقر وأوجه انعدام المساواة

34- ركزت المديرية الوطنية للعلوم والبحوث التكنولوجية في وزارة الصحة العامة في كوبا، السيدة ألينا موراليس سواريز، على ضرورة الإنصاف في السياسات الاجتماعية. وقالت إن كوبا تكفل الخدمات الاجتماعية المجانية والشاملة باعتبارها من حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع، مع تعميم النفاذ إلى اللقاحات والأدوية، التي يُنتج معظمها محلياً. وهي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان وتخصص معظم ميزانيتها للرعاية الصحية، ولا سيما خدمات الوقاية والصحة الأولية، والمساعدة الاجتماعية والتعليم. وقد نجحت جائحة "كوفيد-19" عن مشاكل عالمية قديمة مثل تدهور البيئة الطبيعية، والتوسع الديمغرافي في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وزيادة أوجه انعدام المساواة، والممارسات

الاستهلاكية غير المستدامة. وقد كشفت الجائحة قصور النموذج الليبرالي الجديد المتمثل في خصخصة الخدمات الصحية الأساسية، وعززت الحاجة إلى نظم صحية عامة وشاملة. ووضعت كوبا خطة وطنية لمكافحة هذه الجائحة، وتكللت هذه الخطة بالنجاح لأسباب من جملتها وجود إرادة سياسية قوية، والتنسيق بين الوزارات، والتنظيم المحكم للنظام الصحي، والمشاركة الاجتماعية، والرعاية الوقائية للفئات الضعيفة، والعزل التام للأشخاص الذين يُشتبه في إصابتهم بالفيروس. وعلى الرغم من الآثار الضارة للحصار غير القانوني المفروض على كوبا، فقد ظلت مؤشرات الرعاية الصحية عند مستويات عالية. ودعت السيدة أليينا إلى التضامن الدولي، الذي تجسد في جهود كوبا التي أرسلت أكثر من 3 500 طبيب إلى البلدان المتضررة، في جملة تدابير أخرى.

35- وأكدت مديرية إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، شهره رزائي، أن نظم الحماية الاجتماعية تكافح الفقر وأوجه انعدام المساواة، وأنها فعالة في مواجهة الصدمات البنوية، وأشارت إلى الممارسات الجيدة المتبعة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. وقالت إن نظم الحماية الاجتماعية تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان وتواجه تحديات عديدة. وغالباً ما تكون الحماية الاجتماعية غير متاحة للعامل الذي يعمل لحسابه الخاص والعامل غير الرسمي والعامل المهاجر، ضمن فئات أخرى من العمال. والعديد من تدابير الحماية الاجتماعية التي تعتمد عليها البلدان النامية، مثل التحويلات النقدية، هي تدابير مؤقتة وغير معترف بها قانوناً وتتسم بالقصور الصارخ. ويعد عدم الحصول على الإجازات المرضية المدفوعة الأجر واستحقاقات البطالة من الثغرات الشائعة في نظم الحماية الاجتماعية. ويتطلب بناء نظم جامعة وشاملة توفر الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان من دون تمييز، توفر القدرة المالية، والاستثمارات المستدامة في نظم الحماية الاجتماعية، وتعبئة الموارد من مصادر متنوعة. ويجب أن تكون تعبئة الموارد المحلية عادلة وقائمة على ضرائب تصاعدية مثل ضريبة الثروة. ويكتسي الدعم والتضامن الدوليين أهمية حاسمة في تعبئة الموارد في البلدان المنخفضة الدخل. ومن الضرورة بمكان تبسيط الأطر السياسية لجميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، بالاستناد إلى حقوق الإنسان وليس التقييد.

36- وأفاد مفوض الأطفال في نيوزيلندا، أندرو بيكروفت، بأن فقر الأطفال لا يزال قائماً حتى في نيوزيلندا، على الرغم من قوة اقتصادها. وقد شهد البلد زيادة مفاجئة في فقر الأطفال في عامي 1991 و1992، بخلاف حالة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، والذين استفادوا بالكامل من إعانة شاملة مرتبطة بنمو الأجور. ولا يزال ما مجموعه 10 إلى 12 في المائة من الأطفال يعانون من حالات حرمان مادي كبير واضح منذ عام 1991. وتقاسم السيد أندرو مع الحاضرين ثلاثة نماذج للممارسات الجيدة في نيوزيلندا، وهي تتمثل في اعتماد قانون خفض فقر الأطفال، الذي يلزم الحكومة بتحقيق أهداف ومؤشرات في مجال خفض فقر الأطفال؛ وربط المزايا بنمو الأجور، بحيث يستفيد الأطفال من النمو الاقتصادي بمعدلات تناسبية؛ وتنفيذ استراتيجية رفاه الطفل والشباب. وينبغي للدول أن تحسن الخدمات العامة المقدمة للأطفال، ولا سيما بتوفير سكن لائق ميسور التكلفة ويسهل الحصول عليه، ومزايا عينية مثل الوجبات المدرسية المجانية، وإتاحة إمكانية الحصول مجاناً على خدمات طب الأسنان والرعاية الصحية حتى سن 18 سنة. ويجب أن تعزز الدول الدعم المقدم خلال الألف يوم الأولى من حياة الطفل، مما يمنح الأسر المعيشية الفرصة لتبدأ بداية جيدة. ويتطلب بناء الدولة أن تستند البلدان في إنفاق الأموال إلى استراتيجيات صحيحة تعطي الأولوية لمعالجة فقر الأطفال.

37- وأشارت الأمانة العامة للاتحاد الدولي للنقابات، شاران بورو، إلى أنه حتى قبل جائحة "كوفيد-19"، كان سوق العمل يشهد ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات انعدام المساواة العرقية والتفاوت في الدخل وانعدام المساواة بين الجنسين، داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، وتفاقم ذلك

بسبب حالة الطوارئ المناخية، والقواعد التجارية غير العادلة، وحقوق العمال في الوظائف غير المستقرة، وانعدام الحماية الاجتماعية. وقد أدت هذه الجائحة إلى فقدان 500 مليون وظيفة واحتمال إصابة 1,6 بليون عامل غير رسمي بالعوز، في حين أن أغنى أغنياء العالم زادت ثرواتهم زيادة كبيرة. وقد أدرج بالفعل عنصراً الانتعاش والمناخ في إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل لعام 2019، الذي يتضمن عقداً اجتماعياً جديداً يستند إلى الحدود الدنيا لحماية العمل، وحقوق ومعايير العمل الأساسية، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور وأجر الكفاف، والحد الأقصى لساعات العمل، وبرنامج تحويلي لفائدة النساء العاملات، والانتقال العادل المرتبط بالمناخ والتكنولوجيا. ويتطلب بناء القدرة على التكيف توفير الحماية الاجتماعية في جميع المجالات، بما في ذلك دعم الدخل للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال غير الرسميين. ولتوفير فرص العمل، ينبغي للدول أن تستثمر في الهياكل الأساسية المستدامة، وأعمال الرعاية، والانتقال العادل. ودعت السيدة شاران إلى إنشاء صندوق حماية عالمي لدعم البلدان الأكثر فقراً يتضمن تبرعات مباشرة من البلدان الأغنى، وحقوق السحب الخاصة، وفصل تخفيف عبء الديون عن التشفيف، ووضع حد أدنى لدخل الشركات الخاضع للضريبة.

38- وتقاسم كل من رئيسة الاتحاد المنغولي لدعم عمالة المرأة، أريونا شاغارسورين، ورئيس التحالف من أجل التنمية في منغوليا، دولغور أيوش، مع الحاضرين تجارهما في إطار مشروع "فرصة للتغيير"، الذي يهدف إلى تحسين دخل النساء اللواتي يعشن ويعملن في ظروف غير مقبولة في مدافن القمامة وتحسين مستوى تعليم أطفالهن. وقال إن جامعات القمامة حصلوا في البداية على المعلومات والتدريب اللازمين. وبعد بناء الثقة، دعمتهن المنظمات من أجل إسماع صوتهن والمطالبة بحقوقهن أمام السلطات الحكومية، مما أفضى إلى فتح عدة دوائر حكومية لخدمة المجتمع المحلي. وقُدمت المساعدة لتحسين ظروف العمل وإيجاد فرص عمل أخرى، وافتُتح مركز لتوفير التعليم ورعاية الأطفال والمشورة النفسية والخدمات الاجتماعية للأطفال. واستناداً إلى هذه التجربة، قدم الرئيسان توصيات لمعالجة الفقر الذي تعانيه جامعات القمامة عن طريق توفير ما يلي: تسجيل طلبات الهجرة، حتى يتمكن من الاستفادة من الخدمات العامة؛ أراضي لبناء منازلهن الخاصة؛ المساواة في الخدمات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية؛ ومراكز لرعاية الأطفال. وينبغي أن تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص يداً بيد من أجل الحد من انعدام المساواة وضمان التنمية للجميع في كل مكان.

39- وتحدث المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بالاكريشن راجاغوبال، عن تأثير جائحة كوفيد-19 بصورة غير متناسبة على الأشخاص المشردين أو الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية وفي مساكن غير لائقة على نحو صارخ. وحتى قبل انتشار الجائحة، كان هناك نقص في المساكن العامة، وعمليات إخلاء واسعة النطاق وارتفاع في الإيجارات، وحالات تشرد، والتمييز في الحصول على السكن، وانعدام السكن الميسور التكلفة الذي شكل أزمة عالمية، وأكثر من عانى من ذلك هي المجتمعات المحلية الأكثر تهديشاً. وقد كشفت الجائحة المشاكل الناجمة عن تهمج الليبرالية الجديدة في مجال التوسع الحضري، مما أدى إلى المزيد من المساكن العشوائية وغير اللائقة أو المكتظة. وأعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء ارتفاع عمليات الإخلاء القسري أثناء فترة الجائحة، التي أدت في أغلب الأحيان إلى التشرد، وكرر الدعوة إلى وقف عمليات الإخلاء. وشملت الممارسات الجيدة التي اعتمدتها الحكومات خلال الجائحة تأجيل مدفوعات الرهن العقاري، وزيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي، وحظر الإخلاء مؤقتاً. وحث الدول على النظر في إيجاد حلول ثابتة أكثر للأبعاد المتعددة لأزمة الإسكان، وتحويل الجائحة إلى فرصة لتحقيق التغيير.

40- وخلال جلسة التحاور، أدلى ممثلو أوكرانيا، والبحرين، والبرازيل، وجورجيا، وسري لانكا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكولومبيا، وماليزيا، والهند، وبنانات. وتناول الكلمة ممثلو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا المعنية بحقوق الإنسان، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومؤسسة جوزيب إيرلا (Fundació Josep Irla)، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، والجمعية العالمية لرابطات التنقيف السابق للولادة. وأكد المشاركون أن مسؤولية خفض الفقر وأوجه انعدام المساواة تقع في المقام الأول على الدول، وليس على القطاع الخاص، وينبغي لها أن تتعاون فيما بينها على ذلك. وينبغي لها أن تقود جهود مكافحة الفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، بمشاركة جهات فاعلة أخرى. ورأوا أنه لا غنى عن التنمية الكاملة لشخصية الإنسان في كسر دورات انتقال الفقر من جيل إلى جيل والاستبعاد الاجتماعي للأقليات. ويحتاج اللاجئون والمشردون داخلياً إلى الحماية القانونية والاجتماعية، وفرص العمل، والتدريب، وإلى إفساح المجال لهم للإسهام في مجتمعاتهم المضيفة. ومن التجارب الناجحة في سياق جائحة كوفيد-19، الرصد الميداني لظروف عيش الفقراء، وتمويل الاحتياجات النقدية، وتوفير الرعاية الصحية، والإسكان، والغذاء، والمياه، والمرافق الصحية للفئات الأضعف، واعتماد تدابير لدعم المشروعات الصغيرة ووضع خطط وطنية للتنمية المستدامة. وتناولت التوصيات مسائل منها جمع البيانات المصنفة، والتغطية الصحية الشاملة، والمساواة العرقية والمساواة بين الجنسين، والمساواة في الإجازة الوالدية، والدخل الأساسي الشامل، والتحويلات النقدية، وإتاحة المعلومات على الإنترنت، وتكنولوجيا الاتصالات، وجهود مكافحة الفساد.

41- وفي الختام، تقاسمت السيدة رضوي مع الحاضرين الممارسات الجيدة في مجال إدماج العمال المنزليين وغيرهم من العمال غير الرسميين في نظم الضمان الاجتماعي. وأشارت إلى التحديات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، والعمال المساهمين من أفراد الأسرة وغيرهم من العاملين الذين ليس لهم أرباب عمل معروفين، ومن ذلك مثلاً تطبيق نظام "الضريبة المفردة" المبسط. ويتطلب توسيع نطاق الحماية ليشمل العمال غير الرسميين فرض إلزامية التسجيل والتأمين لإتاحة الإعانات المتبادلة، ولا بد أن يكفل تقديم الاستحقاقات بشفافية. وأكد السيد بيكرافت ضرورة أن تضطلع الدول بدور نشط في خفض فقر الأطفال من خلال وضع خطط تنص على أهداف عامة قابلة للقياس. ودعا إلى العمل الجماعي لخفض الفقر في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فقر الأطفال، تمثيلاً مع خطة عام 2030.

واو- الصعيد الدولي: الاقتصاد العالمي، وتمويل التنمية المستدامة، والحق في التنمية⁽³⁾

42- أفاد مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد، ريتشارد كوزول - رايت، بأن جائحة كوفيد-19 قد كشفت مواطن الضعف التي تعترى النظام المتعدد الأطراف في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي هي أساساً مجموعة من المنافع العامة المترابطة الغرض منها تحقيق تفاعل شامل ومستدام. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف استثمارات ضخمة مدعومة بسياسات عامة محددة الأهداف ونظام قوي متعدد الأطراف. ووفقاً لتقرير التجارة والتنمية لعام 2020 الصادر عن الأونكتاد، فإن الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالعولمة المفرطة، ويحركه التمويل الخاص، وتشكل الشركات الكبرى قطب الرحى فيه، وتحفزه الليبرالية الجديدة، منحازٌ ضد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفاقم من أوجه انعدام المساواة والمديونية وانعدام الأمن في سوق العمل، وهو لم يولد استثمارات كافية. وقد وُضع

(3) نُظّم فريق المناقشة بالتعاون مع الأونكتاد.

النظام المتعدد الأطراف في عام 1945 لدعم وجود قطاع عام قوي وحيز سياساتي من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية ومنع سياسات التقشف. غير أن ما فعله هو نقيض ذلك، إذ حد من نطاق القطاع العام والحيز السياساتي وعزز التقشف. وينبغي أن يشمل الإصلاح البنوي العميق للنظام المتعدد الأطراف حقوق السحب الخاصة لتوفير السيولة، وزيادة المؤسسات الدولية لحجم التمويل التسهلي غير المشروط، وتعزيز النظم الضريبية الدولية، وإنشاء هيئة دولية جديدة لإلغاء الديون، ووكالات عامة للتصنيف الائتماني، وخطة مماثلة لخطة مارشال من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن الجائحة. ويتطلب الأمر اتخاذ سياسات جريئة من أجل العمل جماعياً على رسم مسار جديد للانتقال من مرحلة الانتعاش بعد الجائحة إلى بناء عالم أكثر مناعة ومساواة واستدامة، بما يتماشى مع طموح خطة عام 2030.

43- وتحدث المدير العام لجمعية التنمية الدولية، ستيفانو براتو، عن دور تمويل التنمية في إعمال الحق في التنمية. وسلط الضوء على الإمكانيات التي تنطوي عليها الاقتصادات المحلية النابضة في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي. وقد انشغلت سلاسل القيمة العالمية بانتزاع القيمة أكثر من انشغالها بإعطاء قيمة مضافة. وأسهمت في اعتماد البلدان النامية على السلع الأساسية وفي انقطاع الصلة بين القطاع الأولي وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات. وأدى الإفراط في ترحيل خطوط الإنتاج إلى تفكيك العقد الاجتماعي المحلي بين الإنتاج والسكان والبيئة. ومن الأهمية بمكان التخفيف من عبء الاقتصاد العالمي على الاقتصادات الوطنية. وبإمكان نظم الأغذية المحلية بناء برنامج اقتصادي جديد يكون محوره الحد من أوجه انعدام المساواة. وتدفع أطر الاقتصاد الكلي النقدية والتجارية والاستثمارية البلدان إلى خلق المزيد من الجوانب العالمية في الاقتصادات المحلية. ويمكن عكس مسار هذه العملية بإرساء مزيد من الديمقراطية على الحوكمة العالمية والتحويل البنوي. وقد أتاحت عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية مناقشة الإصلاح البنوي في محفل تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة، مع إفساح المجال للدفع باتجاه إصلاح النظم الضريبية، وهيكلة الديون، وديناميات التمويل. فالإصلاحات المتعددة الأطراف تتطلب مشاركة أقوى وتعاوناً أوثق بين العواصم والممثلين الدائمين للدول لدى الأمم المتحدة.

44- وحذرت المستشارة المعنية بالحوكمة الاقتصادية العالمية والتمويل والتنمية، بهوميكا موشالا، من أن البلدان النامية يُتوقع منها اعتماد تدابير تقشفية بعد الجائحة، مما يقوض قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس. وقالت إن أعباء الديون والأزمات الاقتصادية ستنتقل إلى عاتق الفئات الأضعف، مما يزيد من حدة أوجه انعدام المساواة والاستبعاد والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للنساء والفقراء. وقد دعت أكثر من 500 منظمة صندوق النقد الدولي إلى تغيير توصيات التقشف. وأظهر تحليل الأثر التجريبي أن التقشف يؤدي إلى تعميق الفقر، من خلال خفض الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم، وفقدان المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية، وتجميد الأجور العامة وتسريح العمال مما يؤثر على موظفي القطاع العام، وزيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ورفع ضرائب الاستهلاك التنازلية، والإخلال بالمعايير الدنيا الأساسية، ومبدأ عدم التراجع، والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي للدول أن تتخلى عن الإيمان بسياسات التقشف وأن تعمل بدلاً من ذلك، على تنفيذ إعلان الحق في التنمية. ودعت إلى اعتماد سياسات مالية توسعية معاكسة للتقلبات الدورية كوسيلة لتحقيق الانتعاش وإيجاد فرص عمل وتعزيز النظم والخدمات العامة. وتشمل هذه التدابير فرض ضرائب تصاعدية واعتماد نظم للحماية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي للعمال غير الرسميين. وتشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق العدالة الضريبية وإعادة التوزيع العادل للثروة حقوق السحب الخاصة، وآلية الأمم المتحدة لتسوية الديون السيادية، وإنشاء هيئة ضريبية تابعة للأمم المتحدة، وإعادة تشكيل تقييمات القدرة على تحمل الديون لتشمل حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وتمويل المناخ.

45- وأكدت الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في يوين، أن جائحة كوفيد-19 وما تلاه من ركود اقتصادي قد عكسا مسار التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة المتصلة بالدخل ونوع الجنس. وقالت إن الديون تقوض قدرة حزم تدابير التحفيز على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدت الجائحة إلى انخفاض الإيرادات المتاحة للحكومات لإعمال الحقوق، في حين تقوض إنفاقها إلى حد كبير بسبب خدمة الديون. ففي عام 2019، أنفق 64 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل على مدفوعات الديون الخارجية أكثر مما أنفقته على الرعاية الصحية. وباتت قدرة البلدان النامية على تخصيص الموارد لمواجهة الأزمة أقل بكثير من قدرة البلدان المتقدمة النمو. ودعت الخبرة المستقلة إلى عدم تغليب تسديد مدفوعات الديون على إعمال الحقوق، ولا سيما في أوقات الصدمات الخارجية هذه. واعتمد المجتمع الدولي أحكاماً تتيح التقاط الأنفاس، وتجميد الديون، وإعادة هيكلة الديون أو إلغائها. وفي أيار/مايو 2020، قدمت الخبرة المستقلة توصيات بشأن تعليق الديون وتوسيع السيولة من خلال حقوق السحب الخاصة، وهي توصيات يجري تنفيذ الكثير منها. ويمكن أن تتيح إصلاحات هيكل الديون القائمة على التعاون العالمي، بما في ذلك آلية إعادة هيكلة الديون، التوصل إلى تسوية عادلة للديون في الوقت المناسب.

46- وعقب تقديم العروض، أشار المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفراجي، إلى التحديات السياسية والاقتصادية والديمقراطية التي تعترض إعمال الحق في التنمية. وقال إن اتساع الفوارق يتطلب تدابير لدعم المثين الأدنى لأصحاب الدخل، والبيانات المصنفة، وجعل أصحاب الحقوق محوراً لعمليات السياسات الإنمائية. وأدلى ممثلاً بنغلاديش والهند ببيانات. وتناول الكلمة ممثلو المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا المعنية بحقوق الإنسان، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومؤسسة "أبا كولومبيا، ومؤسسة مالوكا الدولية، ومنظمة دعم التواصل في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وأكد المشاركون أن الحق في التنمية هو المدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على الدول أن تحدد أشد الناس احتياجاً، وأن تدعم الدخل الأساسي الشامل، وتكفل استفادة المحتاجين وليس المصارف أو تجار الأسلحة، من حزم تدابير التحفيز. ويجب التصدي للتحديات التي تعترض البلدان الأفريقية والمنحدرين من أصل أفريقي والشباب في جميع أنحاء العالم. فالديون الخارجية المتراكمة تقوض خطط الرعاية الاجتماعية. وأوصى المشاركون بإجراء إصلاحات بنوية في الهيكل المالي العالمي لزيادة إرساء الديمقراطية والتضامن، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وسد الفجوة الرقمية، وتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في عمليات النفاذ إلى الأسواق وإعادة التصنيف.

47- ورداً على ذلك، أكد السيد براتو مجدداً أن إجراء إصلاحات بنوية من أجل حوكمة اقتصادية عالمية أكثر شمولاً وتحويل الاقتصادات المحلية لتمكين الدول هما أمران أساسيان لإعمال الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة. وقال السيد كوزول - رايت موضحاً إن الدروس المستفادة من أزمة ما بعد عام 2008 تقتضي تجنب التقشف ومرونة سوق العمل وتقويض الأجور. وإن تحسين النتائج يتطلب نمواً محفزاً لفرص العمل وللأجور، وديناميات محفزة لتنويع الصناعة، وتقديم دعم دولي للبلدان النامية. وأعربت السيدة لي عن تأييدها للإصلاح البنوي لإدارة الديون. وقالت إن البلدان النامية تحشى أن يؤدي اللجوء إلى تخفيف عبء الديون إلى حجب إمكانية الحصول على القروض في المستقبل. ويتردد الدائنون من القطاع الخاص في الدخول في تدابير تخفيف الديون. وينبغي أن يتابع صندوق النقد الدولي إصلاح نظام الحصص لكي يعبر بشكل أفضل عن أصوات البلدان النامية. وأكدت السيدة مشالا أن الحق في التنمية يعني أن التنمية هي حق وليس عملاً خيرياً، وأنه مرتبط بالنظام الاقتصادي الدولي.

وصندوق النقد الدولي له دور أساسي ينبغي أن يؤديه في إعطاء إشارة بشأن استقرار البلدان النامية وإتاحة الحيز المالي لها لإنعاش الدولة الإنمائية من أجل ضمان حقوق الإنسان.

زاي- الطريق إلى التحول: مصفوفة لكسر دورة الفقر وعدم المساواة وضمان المساءلة

48- تولت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ندى الناشف، إدارة مناقشة مع الفائز بجائزة مارتين إينالز لعام 2019، عبد العزيز محمد، وكبيرة منسقي البحوث في برنامج السياسة الاجتماعية والتنمية في معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، كاتيا هوجو، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد دي شوتر.

49- وأعرب السيد محمد عن أسفه إزاء غرق مئات المهاجرين في البحار، وتلاؤم الدول، ومعاونة أسر وأصدقاء الأشخاص الذين لقوا حتفهم. فالفقر وعدم المساواة يجبران الناس على هجر بلدانهم. والفقر يعني أن يعيش الإنسان حياة لا ينعم فيها بحقوق الإنسان أو يعاني فيها من التهميش والتمييز. وهو يؤثر على التعليم والصحة، ويؤدي إلى إيذاء الأطفال على وجه الخصوص. فحين يعجز الوالدان عن تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية يصبح عليهما أن يختارا بين بيع أطفالهما أو إرسالهم إلى الخارج. وروى قصته كاشفا كيف أدى انعدام المساواة والظلم إلى تمزيق بلده وإجبار الملايين على ركوب مخاطر البحر على متن قوارب طلباً للمساواة في أماكن أخرى. غير أن هذه المساواة لا وجود لها في البلدان الغربية حيث يتعرض اللاجئون والمهاجرون لسوء المعاملة والوصم. وقد أتاحت جائحة "كوفيد-19" الفرصة للتنوع بالتحديات التي تعترض اللاجئين والمهاجرين، غير أن صناعات السياسات ما زالوا يمارسون التمييز بين الغني والفقير، والسليم والعليل، والموثق وغير الموثق من المهاجرين واللاجئين. وتطرق إلى سلب الأشخاص كرامتهم على جزيرة مانوس، في بابوا غينيا الجديدة، حيث يُعرف المحتجزون بالأرقام وليس بالأسماء، ودعا إلى عدم معاملة البشر على أنهم بيانات إحصائية والتصدق عليهم بالطعام. فينبغي دائماً أن يكون هناك من يوصل صوت الناس، بمن فيهم الفقراء، ويشارك في اتخاذ القرار وفي البحث عن الحلول، على أن يُعترف بمواهبهم وقدراتهم في تحديد الأدوار والمسؤوليات.

50- وأشارت السيدة هوجو إلى أن التعليم والصحة هما من المعادلات الهامة، في ظل تفاقم أوجه انعدام المساواة بفعل جائحة "كوفيد-19". وقالت إن السياسات العامة ضرورية لمكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة، وإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية مترابطة فيما بينها. ومن اللازم سد فجوات الحماية الاجتماعية. فالفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، ويجب أن يشكل محوراً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. وينبغي أن تعالج أوجه انعدام المساواة بواسطة نهج شاملة، فيُتصدى لعدم تكافؤ القوى والنظم والمؤسسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقصائية. وينبغي أن يكون النهج المتبع في نظام الميزنة والنظام المالي تصاعدياً وليس تنازلياً فيما يتعلق بالفقراء. وينبغي أن يراعى في تصميم النظام الاقتصادي تخفيف تركّز السلطة والثروة وبناء دولة أقوى قادرة على حماية سوق العمل، وخلق فرص العمل، وضمان الحماية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وهناك حاجة إلى توخي الشفافية في البيانات المتعلقة بأوجه انعدام المساواة وإلى الوقوف أكثر على تأثير النخبة على السياسة والسياسات العامة. وقد كشفت البحوث التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن واضعي السياسات ومؤسسات الأعمال التجارية غالباً ما يكونون محافظين أكثر من ناخبهم وعملائهم، وأن تأثير النخبة في قرارات السياسيين يفوق تأثير جماهيرهم. وقد أظهرت البحوث أن الحركات الاجتماعية يمكن أن تكون قوية جداً عندما تبني تحالفات بين المجموعات والشبكات. ولكي تكون هذه الحركات مؤثرة، تحتاج إلى وجود مناصرين لها في النظم السياسية وإلى ربط صلات مع المؤسسات والعمليات السياسية، مثل الأحزاب والنقابات والبرلمانات. وينبغي أن يكون الأشخاص

الذين يخطرطن في النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، والمساواة العرقية والاقتصادية، والمنظمات الدولية، والأكاديميون، والمفكرون، والفنانون حلفاء في تلك الحركات والعمليات السياسية ضمناً لنجاحها.

51- وقال السيد دي شوتر إن الدول شهدت على مدى السنوات الثلاثين الماضية "نقضاً للديمقراطية" وأصبحت سيادتها مجرد سيادة ظاهرية بفعل العولمة وخصخصة الخدمات العامة. وغالباً ما تكون خياراتها المتعلقة بالتنظيم أو وضع الميزانية نابعة من ضرورة طمأننة الدائنين الدوليين أو تهمة بيئة مواتية للأعمال التجارية لجذب المستثمرين، مما يستلزم خفض مستوى الضريبة وتقليص الإنفاق العام وزيادة مرونة سوق العمل. ولا ينبغي أن تُؤكل مسؤولية خفض الفقر وأوجه انعدام المساواة وإعلاء حقوق الإنسان إلى الدول فحسب، بل أيضاً إلى جهات فاعلة أخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والشركات عبر الوطنية، وهي جميعاً لها تأثير حاسم على هذه المسائل. وقد بينت مصفوفة الفقر التي وضعها المقرر الخاص جميع الأسباب المشتركة للفقر على مختلف المستويات، مما يدل على أن التركيز على حلول ما بعد السوق لا ينفع في القضاء على الفقر. وتسعى معظم الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر إلى التعويض عن الإقصاء الذي تولده الأسواق، وذلك عن طريق مزيج من الضرائب التصاعدية والسياسات الاجتماعية. وهذه الجهود محدودة، ولكن اتباع هذا النهج يؤدي إلى إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي باعتباره أداة للقضاء على الفقر، مع أن تدابير حفز النمو لها آثار إقصائية. وعلاوة على ذلك، قد لا يحظى هذا النهج بتأييد الطبقة المتوسطة بما أن سياسات خفض الفقر تعتبر بمثابة نقل للثروة من فئة إلى أخرى. واقترح السيد دي شوتر أن ينصب التركيز على حلول وخيارات ما قبل السوق التي تمنع الفقر في المقام الأول، مثل سياسات سوق العمل الشاملة. وشدد على أبعاد الاقتصاد السياسي للفقر وأوجه انعدام المساواة، وهي مسائل السلطة والخطاب والتحالفات. فالخطاب الذي يُحمّل الفقير نفسه مسؤولية فقره من باب المكابرة، يُضفي الشرعية على التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون الفقر، ويثني الناس عن استعمال حقوقها إما حياة أو خشية سوء المعاملة، ويقوض الإرادة السياسية لوضع سياسات إعادة توزيع الثروة. ودعا إلى تبني خطاب جديد عن الفقر يقدر معارف الفقير وخبرته ومشاركته باعتبارها حيوية، وينقل المسؤولية عن الفقر من كاهل الأفراد والأسر ويضعها على كاهل المجتمع بأسره. وأخيراً، فإن الفقر هو ثمن الإخفاق في خلق مجتمعات أكثر شمولاً.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

52- أشار السيد بوريشفورن إلى النقاط البارزة في المحفل. وقال إن جائحة "كوفيد-19" أثرت بصورة غير متناسبة على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، ولا سيما النساء والفتيات، وأدت إلى تفاقم حالة الفقر وأوجه انعدام المساواة الموجودة من قبل، وتهديد فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المتحدثين أوصوا بإقرار إمكانية الحصول على اللقاحات باعتبارها منافع عالمية، وتقاسم التكنولوجيات الصحية، والبيانات والمعارف المتعلقة باللقاحات والعلاج على نطاق واسع، والتحلي بالمرونة في الاتفاقات التجارية. ودعوا إلى تعزيز الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي من أجل الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الصدمات في المستقبل. وأضاف قائلاً إن أعضاء حلقة النقاش شددوا على أهمية فرض الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الثروة ومكافحة تجنّب الضريبة والتهرب منها. ورأوا أن توفير الحماية الاجتماعية ووضع عقد اجتماعي جديد ينص على حقوق العمل والحد الأدنى للأجور من شأنه يسمح بدعم شبكات أمان قادرة على

الصمود. وأشار إلى مصفوفة الفقر التي توضح أسباب الفقر المترابطة على المستويات المحلية والوطنية والدولية وتتناول الوسائل الكفيلة بكسر دورات الفقر.

53- وذكر السيد صادقوف بالمواضيع الأخرى التي نوقشت، مؤكداً أن جائحة "كوفيد-19" كشفت التحديات القائمة وأدت إلى تفاقمها. ورأى أنه من الأهمية بمكان سد الفجوة الرقمية للاستفادة من إمكانيات التكنولوجيات الرقمية في التعليم والأنشطة الاقتصادية والحصول على المعلومات، ولا سيما في سياق جائحة "كوفيد-19". ويواجه الأشخاص الذين يعانون الفقر عقبات كثيرة تعترض حصولهم على الخدمات العامة، بما في ذلك الوصم والتمييز وسوء المعاملة الاجتماعية والمؤسسية. وقد وُجّه نداء قوي للتضامن الدولي، ولا سيما مع أشد البلدان ضعفاً، من أجل التصدي للأزمة التي لم يسبق لها مثيل. وشجع المشاركون في حلقة النقاش على تنويع الإنتاج وتعزيز الهياكل القائمة وتحديد أولوياتها. ومن جملة ما ناقشه المشاركون، قضايا الاستضعاف، والفقر المدقع، ونوعية الحياة وقيمتها، ونقص السكن، والرعاية الصحية والتعليم، والفساد، والفقر المتوارث بين الأجيال، والتعاون بين البلدان النامية، ومهمة زيادة القدرات الإنتاجية عن طريق إشراك المرأة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

54- وانبثقت عن المحفل الاجتماعي الاستنتاجات والتوصيات التالية، كما حددها الرئيس المشارك - المقرر.

ألف - الاستنتاجات

55- منذ عام 2002، تناول المحفل الاجتماعي مواضيع شتى تتعلق بمكافحة الفقر وأوجه انعدام المساواة. وقد استفاد محفل عام 2020 من المحافل السابقة ونظر في التحديات الجديدة، بما في ذلك التحديات الناشئة عن جائحة "كوفيد-19".

56- واسترشد المحفل في تناوله للممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة، والدروس المستفادة والتحديات الراهنة في مجال مكافحة الفقر وعدم المساواة، بمصفوفة الفقر التي وضعها المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، وبمساهمات أصحاب المصلحة الآخرين.

57- وكما هو مبين في مصفوفة الفقر وإعلان الحق في التنمية، فإن الفقر وأوجه انعدام المساواة لهم أسباب متعددة ومعقدة ومتراكبة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي التي تقوض حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

58- وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، مما أثر بصورة غير متناسبة على الفقراء والنساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال غير الرسميين والأقليات العرقية والإثنية والدينية والمنحدرين من أصل أفريقي والداليات والفلاحين والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين.

59- ومن بين العوامل التي تديم الفقر وعدم المساواة، التمييز الهيكلي والبنوي ضد الفقراء والمهمشين. ويؤدي عدم كفاية الفرص المتاحة أمام الأطفال والشباب للحصول على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية والتكنولوجيات الرقمية إلى إدامة الفقر المتوارث بين الأجيال. وزاد تأنيث الفقر بسبب أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أو التي لا تقدر حق قدرها، وارتفاع عدد النساء في القطاع غير الرسمي بصورة غير متناسبة.

60- وفي ظل تفاقم أوجه انعدام المساواة بين البلدان بسبب جائحة كوفيد-19 بات التعاون والتضامن الدوليان حاجة ملحة وأمرأ حتمياً بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من البلدان الضعيفة، بما في ذلك عدة بلدان متوسطة الدخل.

61- وأشار المتحدثون إلى أن السياسات الليبرالية الجديدة والتكيف الهيكلي والخصخصة قوضت قدرة الدول على توفير الخدمات العامة، مما يشكل انتهاكاً للمعايير الأساسية الدنيا، والالتزام بمبدأ عدم التراجع، والإعمال التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فدعوا إلى توسيع الحيز السياسي والحيز المالي.

62- ورأوا أن الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والشركات عبر الوطنية، لها دور هام عليها أن تؤديه في تأمين بيئة دولية مواتية. وعليه، فإن من واجبها دعم حقوق الإنسان والمساهمة في خفض الفقر وأوجه انعدام المساواة.

باء- التوصيات

63- تمثل الإجراءات العاجلة والجريئة عنصراً رئيسياً في مكافحة جائحة "كوفيد-19" والتعافي من آثارها المتوالية. وينبغي أن تهدف مجموعة تدابير الاستجابة والسياسات ذات الصلة إلى بناء عالم أكثر مناعة ومساواة واستدامة ينعم بالعدالة بجميع أبعادها، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والعرقية والأبعاد المتعلقة بالضرائب وإعادة توزيع الثروة والمناخ والبيئة.

64- ويجب أن تصدر حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، بناء مجتمعات أفضل وأكثر إنصافاً وأكثر خضرة للأجيال الحالية والمقبلة، وتوفير الأساس لقيام عقد اجتماعي جديد.

65- وينبغي أن تعالج الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر أوجه انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بينها من خلال نهج شاملة يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن تتصدى تدابير مكافحة كوفيد-19 مسائل عدم توازن القوة بين البلدان والنظم والمؤسسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقصائية. وللخروج عن الأسلوب المألوف في رسم السياسات، يجب أن يُضمّن النظام الاقتصادي أهدافاً أوسع نطاقاً وأن يسترشد بحقوق الإنسان.

66- وينبغي أن يتاح للدول الحيز المالي والسياساتي اللازم للاستثمار في النظم الصحية والتعليم وأعمال الرعاية والإسكان والمياه والصرف الصحي والكهرباء والبنية التحتية والموارد الرقمية، على أن يُشفع ذلك بسياسات عامة محددة الأهداف ونظام قوي متعدد الأطراف.

67- وينبغي التوسع أكثر في تدابير تعليق الديون، وإلغاء الديون، وتوسيع السيولة، بما في ذلك عن طريق حقوق السحب الخاصة، من أجل إتاحة الحيز المالي والسياساتي للبلدان النامية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها في مجالات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتغير المناخ. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في بدائل هيكل الديون، بما في ذلك آلية لإعادة هيكلة الديون. وينبغي إشراك الدائنين من القطاع الخاص قدر الإمكان في جهود معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون.

68- وينبغي تطوير القدرات الإنتاجية من خلال الجهود التي تقودها الدولة لتنويع الاقتصادات وتعزيز التحول الهيكلي، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات ذات الإنتاجية العالية، والاستخدام الأمثل للقدرات الموجودة وتحسين سلاسل القيمة والاقتصادات المحلية.

- 69- وينبغي أن تشمل السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر جمع البيانات لتحديد أشد الناس احتياجاً إلى المساعدة والمجالات التي ينبغي أن تخطى بالأولوية، مع عدم إغفال التنبيه إلى مخاطر الاستهداف كمصدر لنقص الإدماج يمكن أن يقوض الدعم السياسي الأوسع للمخططات الشاملة. ويجب أن تتوخى السياسات القضاء على التمييز، وأوجه انعدام المساواة البنيوية والهيكلية، وإساءة معاملة الفقراء على الصعيدين الاجتماعي والمؤسسي.
- 70- وللمجتمع المدني والحركات الاجتماعية دور محوري تؤديه في الحد من الفقر. وينبغي ضمان مشاركة المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة مشاركة فعلية ونشطة وحررة في صياغة السياسات الوطنية والدولية لمكافحة الفقر وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- 71- وفي ظل التوقعات التي تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 من شأنها أن تفاقم فقر الأطفال، ينبغي وضع خطط محددة تشمل وضع أهداف قابلة للقياس وتخصيص الأموال اللازمة. وينبغي أن تنظر الدول في ربط استحقاقات حماية الطفل بنمو الأجور للحد من توارث الفقر بين الأجيال.
- 72- ولكي تبني الدول مستقبلاً أفضل، يتعين عليها أن تعزز النظم الغذائية المحلية والنظم الغذائية للفلاحين والشعوب الأصلية، وتعزيز إيكولوجيا الزراعة، وأن تسمح بمشاركة صغار منتجي الأغذية في صياغة السياسات، وأن تعالج مسألة تركّز الأراضي من خلال إصلاح الأراضي.
- 73- وينبغي أن تشجع الدول على الانتقال العادل إلى وظائف خضراء ولائقة، مع الحفاظ على حقوق ومعايير العمل. وينبغي أن توفر الدول الشبكات الدنية للحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة التي لا تستفيد من الحماية الاجتماعية، مثل العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين في وظائف غير مستقرة.
- 74- وينبغي أن تعتمد الدول نهجاً ضريبياً يقوم على حقوق الإنسان من أجل جمع الموارد اللازمة للاستثمارات العامة في الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويمكن أن تشمل التدابير فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ودخل الشركات، وضرائب مؤقتة على الأرباح التي تجني في سياق مكافحة جائحة كوفيد-19 وضريبة على الثروة. ويجب على الدول أن تتخذ خطوات ملموسة لكبح التدفقات المالية غير المشروعة وقهر الشركات عبر الوطنية من الضرائب، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.
- 75- ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الاقتصادي والمالي والتجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك توسيع نطاق حقوق التصويت لتشمل البلدان النامية وتحسين الأنظمة المتعلقة بالتمويل والتجارة والاستثمار. ويُشجّع جميع أصحاب المصلحة على زيادة المشاركة في عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية، التي تمثل محفلاً للدفع قدماً بنظام متعدد الأطراف أكثر إنصافاً.
- 76- وعلى جميع أصحاب المصلحة أن يتعاونوا فيما بينهم من أجل تنشيط برنامج نقل التكنولوجيا وتجاوز العقبات، بما في ذلك توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية، وإعمال الحق في التنمية والتنمية المستدامة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وخلق فرص عمل، والعمل مع مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.
- 77- وينبغي أن تعزز الدول التعاون والتضامن بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي أن تعزز البلدان المتقدمة جهودها لتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و0,15 إلى 0,2 في المائة لأقل البلدان نمواً.

- 78- وينبغي أن تكفل الدول حصول الجميع على اللقاحات والعلاجات المضادة لمرض كوفيد-19 باعتبارها مشاعات عالمية. وينبغي أن يدعم جميع أصحاب المصلحة التنازل عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار منع واحتواء مرض كوفيد-19 ومعالجة المصابين به.
- 79- وينبغي أن تلغي الدول التدابير القسرية الانفرادية أو تمتنع عن فرضها، ولا سيما التدابير التي تزيد من حدة الفقر وعدم المساواة في البلدان المستهدفة.
- 80- وينبغي أن تواصل آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية تزويد الدول بتوجيهات بشأن معالجة الفقر وأوجه انعدام المساواة.
- 81- وينبغي أن تجري المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركات عبر الوطنية تقييمات الأثر على حقوق الإنسان وأن تخضع للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- 82- وينبغي للمحفل الاجتماعي لعام 2021 - الذي سيعقد بشأن موضوع مكافحة جائحة كوفيد-19، مع التركيز بوجه خاص على التعاون والتضامن الدوليين ومن منظور حقوق الإنسان- أن يأخذ في الاعتبار قضايا الفقر وعدم المساواة والاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها جميع المنتديات السابقة.

List of participants

States Members of the Human Rights Council

Afghanistan; Bahrain; Bangladesh; Brazil; Burkina Faso; Chile; Germany; India; Indonesia; Mexico; Nepal; Pakistan; Philippines; Qatar; Senegal; Slovakia; Ukraine; Venezuela (Bolivarian Republic of).

States Members of the United Nations

Albania; Algeria; Armenia; Azerbaijan; Barbados; Belarus; Belgium; Bosnia and Herzegovina; Cabo Verde; China Colombia; Cuba; Djibouti; Egypt; El Salvador; Eswatini; Georgia; Ghana; Greece; Guatemala; Iran (The Islamic Republic of); Iraq; Kazakhstan; Malaysia; Mali; Mongolia; Montenegro; Morocco; Myanmar; North Macedonia; Romania; Russian Federation; Sri Lanka; Switzerland; Thailand; Tunisia.

Non-Member States represented by observers

State of Palestine; Holy See.

United Nations

International Labour Organization (ILO); International Trade Centre (ITC); Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UN-AIDS); Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR); United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD); United Nations Development Cooperation Office (UNDCO); United Nations Development Programme (UNDP); United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-WOMEN); United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR); United Nations Office at Geneva (UNOG); United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD); World Food Programme (WFP); World Health Organization (WHO); World Intellectual Property Organization (WIPO).

United Nations Human Rights Mechanisms

Committee on Economic Social and Cultural Rights; Expert Mechanism on the Right to Development; Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights; Independent Expert on the situation of human rights in Somalia; Special Rapporteur on extreme poverty and human rights; Special Rapporteur on the right to development; Special Rapporteur on the negative impact of the unilateral coercive measures on the enjoyment of human rights.

Intergovernmental organizations

Council of Europe; European Union; Non-Aligned Movement; Organization of Islamic Cooperation; South Centre; World Bank.

National Human Rights Institutions and Children's Commissioner

Children and Young People's Commissioner Scotland; Children's Commissioner, New Zealand; European Network of National Human Rights Institution; Office of the Commissioner for Fundamental Rights of Hungary; the Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights – Ombudsman of Ukraine.

Academic institutions

Centre d'Etudes Diplomatiques et Stratégiques; Centre interfacultaire en droits de l'enfant-Université de Genève; Federal University of Bahia; Franklin University Switzerland; Geneva

Academy of International Humanitarian Law and Human Rights; Geneva School of Diplomacy; Georgian Technical University; Graduate Institute of International and Development Studies; Harvard College; Istanbul International Community School; Kinnaird College for Women; Paris School of Economics, Sciences Po; McMaster University; School of Oriental and African Studies-University of London; Swansea University; Universidade Paulista; University for Peace; University of Canberra; University of Glasgow; University of Manouba; University of Stirling; University of Zurich; Willy Brandt School of Public Policy.

Non-governmental organizations and others

Abibimman Foundation; Access Now; Act For Involvement (AFI); Action Against Hunger; Action of Human Movement (AHM); Action on Smoking and Health; Africa Culture Internationale Human Rights; Action pour le développement du Sahel (ADESA); AFEDESE; African Artists for Development; Agence internationale pour le développement; Alliance Globale contre les Mutilations Génitales Féminines; Alsalam Foundation; Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc; Angu de Grilo; Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP); Ariana Municipality, Tunisia; Articulação negra de Pernambuco; Asabe Shehu Yar Adua Foundation; Asociación Internacional de Derechos Humanos y Desarrollo Social; Association canadienne pour le droit et la vérité; Association “Paix” pour la lutte contre la Contrainte et l’injustice; Association for the Human Rights of the Azerbaijani people in Iran (AHRAZ) (Norway); Association internationale des étudiants en sciences économiques et commerciales (AIESEC)-Milano; Association mauritanienne pour la promotion des droits de l’homme; Association nationale de promotion et de protection des droits de l’homme; Association nationale des partenaires migrants; Association of World Citizens; Association pour les Victimes Du Monde; Association Projet Démocratique du Kurdistan Iranien (PDKI); Association promotion droits humains; Association Thendral; Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII; ATD Fourth World; ATD Senegal; Baha’i International Community; Bir Dünya Çocuk Derneği; Building Resources Across Communities (BRAC); Capoeira4Refugees; Center for International Law; Centre de Formations Etudes et Recherches pour le Développement; Centre Europe-tiers monde (CETIM); Centre for Gender Justice and Women Empowerment; Centre for legal aid assistance and settlement; Centre Independent de Recherches et d’Initiatives pour le Dialogue (CIRID); Centre Zagros pour les Droits de l’Homme; China South Industries Group; Club Ohada Thies (COT); Comissão de Igualdade Racial da Ordem dos Advogados do Brasil/Amazonas (COIR OAB/AM); Confederação Nacional de Agricultores Familiares e Empreendedores Familiares Rurais (CONAFER); Congregation of Our Lady of Charity of the Good Shepherd; Congregations of St. Joseph; Consolata Institute; Consortium for Street Children; Construisons Ensemble Le Monde; Convention pour le bien être social; Coppieters Foundation; Development Pathways; Corporación Centro de Estudios de Derecho, Justicia y Sociedad; Dignity Forum Australia Inc.; Dirigentes de mi Comunidad (DICOMU); En Vero; Fondation d’Auteuil; Fondation des Oeuvres pour la Solidarité et le Bien Etre Social (FOSBES ONG); Fondation des œuvres pour la solidarité et le bien être social; FoodFirst Informations and Action-Network (FIAN) International; Fundació Josep Irla; Fundación Abba Colombia; Fundación Cepaim, Acción Integral con Migrantes; Fundación para la Democracia Internacional; Geneva International Model United Nations (GIMUN); Genève pour les droits de l’homme; formation international; Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights; GloboNews; Golden Crown Group Canada Inc., Universität Rostock; Green Jobs & Sustainable Development International Centre (GJASD International); Graduate Women International (GWI); Grameen Foundation India; Human Rights Commission-City of Tucson – USA; Human Rights Law Centre; IBON International Foundation Inc.; Initiative d’opposition contre les discours extrémistes; Initiative for Social and Economic Rights; Institute for Economic Justice; Instituto de Estudos Previdenciários (IEPREV); International Association of Human Rights and Social Development (AIDHES); International Council of Women; International Federation of Associations of the Elderly; International Federation of Social Workers; International Federation on Ageing; International Human Rights Association of American Minorities (IHRAAM); International Human Rights Council; International Human Rights Internship Program; International Movement for Advancement of Education Culture Social & Economic Development (IMAECSED); International Network for the Prevention of Elder Abuse; International Organization for the Right to

Education and Freedom of Education (OIDEL); International Organizations of Parliamentarians; International Relations Students' Association of McGill University; International Trade Union Confederation (ITUC); International Youth and Student Movement for the United Nations; Just Fair; Labour collective LLC Baykal777; Lawyers' Rights Watch Canada; Legal Resources Centre; Maarij Foundation for Peace and Development; Make Mothers Matter; Maloca Internationale; Medicus Mundi Switzerland; MenschenrechtsVerein für politisch Verfolgte e.V.; MINBYUN-Lawyers for a Democratic Society; MJ Law firm; Mongolian Women's Employment Support Federation; Mothers Legacy Project; Musique Universelle Arc en Ciel; National Agency for the Control of AIDS, Nigeria; Noorena Shams foundation; Norwegian Church Aid; Nouvara Arris; O Globo newspaper; Oanda consulting, Nigeria; Ohaha Family Foundation; Organisation Camerounaise de Promotion de la Coopération Économique Internationale (OCAPROCE); Organisation Mondiale des Associations pour l'Éducation Prénatale (OMAEP); Oxfam America; Patriotic Vision Organization in Lebanon; P'la Arte; Prime Solicitors United Kingdom; Promotion du Développement Economique et Social (PDES); Radio CBN; Religious of the Sacred Heart of Mary; Réseau d'engagement et de soutien aux organisations de femmes (RESO-Femmes) International; Réseau Unité pour le Développement de Mauritanie; Roma future; Rural Aid Pakistan; Save the Children International; SchweryCade; Shah Maqeen Trust; Sindhuli Plus; Society for International Development (SID); Soka Gakkai International; Sovereign Military Order of the Temple of Jerusalem (OSMTH); Swiss Indigenous Network; Tandem Project; Thalassaemia International Federation Limited (TIF); The Chittagong Hill Tracts (CHT) Foundation Inc.; The Consortium for Street Children; The Tokyo Organising Committee of the Olympic and Paralympic Games; Third World Network (TWN); Union of European Football Associations (UEFA); Ukrainian choice-the Right of the people; Union des nations pour l'enseignement, la science universelle et les droits de l'homme (UNESU); Uramba Colombia; Voie éclairée des enfants démunis (VED); Western Sahara Campaign UK; Women's Rehabilitation Centre (WOREC), Kathmandu, Nepal; Women's World Summit Foundation; World Association for the School as an Instrument of Peace; World Inequality Database; World Inequality Lab; World Organization of the Scout Movement; World Social Forum on Health and Social Security; World Welfare Association; Youth For Human Rights International; Yunus Sports Hub.
